أزمة التشكيل الوزاري!

أ.د. علي السلمي

يمثل موضوع تشكيل الهيكل الوزاري عنصراً رئيساً في تكوين الأسباب والعوامل التي تسمح للفساد الإداري والمالي بالاستمرار والتوسع في جهاز الدولة الإداري. وتتكرر تلك المشكلة مع كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أو تنشأ حاجة لإجراء تعديل وزاري.

والسبب في ذلك هو غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل والاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل.

وفي جميع الأحيان يتم تبرير تلك التشكيلات الوزارية وتعديلاتها ويدافع أصحابها عنها سواء كانت متجهة إلى زيادة أعداد الوزارات أو تخفيضها أو ضم بعضها أو فصلها، بأن ذلك يجري بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة.

إن نظرة سريعة على تطور التشكيلات الوزارية في السنوات الماضية وحتى الآن تدلنا على حجم التعديلات التي جرت وتم العدول عنها أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال كان هيكل

الوزارة في نظام مبارك يضم وزارة "الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية" حلت محل وزارة "الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى" والتي كانت قد فصلت في عهد سابق إلى وزارتين تختص كل منهما بأحد المجلسين ثم ضمنا في وزارة واحدة حتى تم إلغائها .

وكانت وزارة الثقافة في فترة سابقة مندمجة مع وزارة الإعلام ثم انفصلتا . كما تنقلت وزارة التعاون الدولي عدة مرات بين وزارة الاقتصاد . أيام كانت هناك وزارة مستقلة بهذا الاسم . ووزارة التخطيط ثم انفكت لتصبح وزارة مستقلة .

وكانت وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في الأصل باسم وزارة التخطيط ثم ألغيت وزارة التخطيط لتأتي تلك الوزارة لتمارس ذات الاختصاصات تقريباً تحت الاسم الجديد . وكانت وزارة الدولة لشئون البيئة في الأساس هي جهاز شئون البيئة ثم أنشأت الوزارة مع استمرار الجهاز في نفس الوقت .

أما وزارة الاستثمار فقد كانت تحمل اسم وزارة الدولة لشئون القطاع العام ومن قبل كانت شئون الاستثمار تحت ولاية وزارة الاقتصاد . أما وزارة التجارة والصناعة فكانت في الأساس ثلاث وزارات هي الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ثم أدمجت الوزارات الثلاث في واحدة بعد سلسلة من التنقلات حين ضمت التجارة الخارجية إلى الاقتصاد والتجارة الداخلية إلى التموين مثلاً .

وقصة فك وضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم قصة شهيرة ومتكررة، وتبعها تنقل وزارة البحث العلمي لتكون جزءاً من وزارة التعليم العالي ثم تفصل في مراحل أخرى لتصبح وزارة دولة مستقلة وتعود بعدها لتضم في وزارة التعليم العالي !

وبالمثل هناك قصة وزارة السكان وانفصالها عن وزارة الصحة ثم إعادة دمجها فيها ثم فصل شئون الأسرة والسكان في وزارة دولة مستقلة ثم عودتها إلى وزارة الصحة . ولم تسلم باقي الوزارات من مثل تلك التغييرات بالدمج والفصل والاستحداث والإلغاء من دون

مبررات موضوعية ولا تقييم لنتائج تلك التغييرات وما قد تكون حققته من نتائج لتحسين أداء جهاز الدولة أو ما سببته من تعقيدات وارتباك في أداء الحكومة، وما يترتب عليها من نفقات باهظة تتصل بإنشاء الوظائف وإعادة تسكين الوزارات في مبان تتطلب تجهيزات ونفقات، وتعديلات في المطبوعات وعشرات التفاصيل المكلفة من دون عائد.

وعن التشكيلات الوزارية منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو فلم تختلف الأمر واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضُمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سُلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة "التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

إن الخطوة الأولى في تصميم التشكيل الوزاري ومن ثم بناء الجهاز الإداري للدولة هي الاتفاق على المهام الأساسية للحكومة التي تتحدد في الأمور الاستراتيجية التالية:

1. ضبط الأمن الداخلي وإشاعة الطمأنينة بين المواطنين في كافة أنحاء الوطن.
2. حماية الأمن القومي بالتركيز على المناطق الحدودية ومنع التسلل الغير شرعي على مختلف الحدود المصرية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً.
3. تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط الطاقات الإنتاجية ورفع كفاءة الزراعة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وتخفيض الاعتماد على الاستيراد، وزيادة الانتاج الصناعي ورفع مستوى جودة المنتجات الصناعية المصرية وزيادة التصدير وترشيد الاستيراد.
4. حفز السياحة الوطنية والعربية والأجنبية، وحفز تدفق الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، وإدارة العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول العالم والمؤسسات المالية الدولية وفق ما تحقق الصالح الوطني وينوافق مع الأعراف والنظم والقواعد العالمية.

5. التعامل مع مشكلات موارد المياه ونقص الطاقة وتنمية موارد جديدة ومتجددة بالالتجاء إلى البحث العلمي المنظم والتقنيات الجديدة والإدارة الحكيمة لمشكلة مياه النيل.
6. رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة وحماية البيئة وإتاحتها للمستفيدين وتطوير أنظمة تقديمها Delivery باستثمار العلم والتقنيات الحديثة.
7. تخطيط وإدارة عملية التحول الديمقراطي وإعداد الوطن لإعادة بناء مؤسساته في إطار دستور وتشريعات تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، والتشريعات المنظمة لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء تلك المهام الاستراتيجية للحكومة، تكون المبادئ الهادية للتشكيل الحكومي الفعال على الوجه التالي:

1. إصدار قانون لتحديد الإطار التنظيمي للدولة وتعيين القواعد والمعايير والشروط التي تجب الالتزام بها حين إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة شاملاً الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمجالس والأجهزة المركزية وغيرها من الكيانات المختصة بتخطيط وإدارة شئن الدولة.
2. يعاد تنظيم هيكل الحكومة على أساس "قطاعات" تتوافق مع تطلعات ومجالات التنمية وهي؛

القطاعات	الوزارات التبعة للقطاع
التنمية	

التنمية الزراعية	الزراعة، استصلاح الأراضي، الري والموارد المائية، حماية النيل وتجديد مصادر المياه.
التنمية الصناعية	الصناعة، الصناعات الحرفية والتراثية، الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الصناعة التعدينية والاستخراجية. التدريب الصناعي ورفع الإنتاجية، إعادة التوطين الصناعي، الرقابة الصناعية، تحديث الصناعة، التدريب الصناعي، الكفاءة الانتاجية.
التنمية الاقتصادية	المالية والموازنة وإدارة الدين العام، التخطيط، التعاون الدولي، التجارة والتموين، حماية المنافسة، تنظيم البورصات المالية والسلعية. تنظيم الأسواق الداخلية وإدارة منظومات توفير السلع الأساسية، تنظيم الواردات وتنمية الصادرات وإدارة ميزان المدفوعات. شئون قطاع الأعمال العام.
التنمية الاجتماعية	إدارة شبكة الأمان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية، تنظيم ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية والحقوقية، إدارة شبكات حماية المعاقين،.
تنمية مصادر الطاقة	الكهرباء، الطاقة الشمسية والمتجددة، طاقة الرياح، البترول والغاز.
التنمية البشرية	التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي، محو الأمية وتعليم الكبار، التدريب الفني والمهني. التدريب التحويلي. شئون القوى العاملة، الصحة. شئون المرأة والطفل، شئون الشباب والرياضة.
التنمية السياسية	التحول الديمقراطي، تفعيل الدستور وضمان التعددية السياسية وية. حماية حقوق الإنسان.
التنمية الحضرية	النقل والخدمات اللوجستية، الطيران المدني والمطارات، السياحة
التنمية التقنية	الاتصالات والمعلومات، التطوير التقني. تنمية الإبداع والابتكار.
التنمية المعرفية والعلمية	الثقافة، الآثار، البحث العلمي، شئون الإعلام، دور الكتب والوثائق وشئون التوثيق.
التنمية الأمنية والتشريعية	الدفاع، الإنتاج الحربي، الداخلية، الشئون الخارجية، العدل. شئون التشريعية والبرلمانية، العدالة الانتقالية، العدالة الاجتماعية.
التنمية العمرانية	الإسكان والتعمير والمرافق، التطوير الحضاري والقضاء على العشوائيات، تنمية المجتمعات والمدن الجديدة، حماية وإصحاح البيئة.
التنمية المحلية	مشروعات التنمية المحلية، إدارة شئون الخدمات العامة على المستوى المحلي.

• تنمية المناطق ذات الأهمية الخاصة	سيناء، النوبة، الصعيد.
• التنمية الدينية	الأوقاف، شئون الأزهر، الإفتاء، مكافحة الفكر الإرهابي والتكفيري.

3. يتشكل كل "قطاع تنموي" من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصات كل قطاع.
4. يرأس كل قطاع تنموي أحد وزراء القطاع يتم اختياره بمعرفة المكلف بتشكيل الحكومة وتكون مهمته. إضافة إلى مهام الوزارة التي يكلف بها. أن ينسق الخطط الاستراتيجية للوزارات التي يتكون منها قطاعه ويتابع أداء كل منها ومدى تحقيق أهداف القطاع والوزارات المكونة له.
5. يراعى في تشكيل الحكومة إنشاء مناصب نواب رئيس الوزراء تختص كل منهم بتنسيق ومتابعة أداء بعض القطاعات التنموية بحسب طبيعة خبراتهما العلمية والعملية.
6. ينشأ مجلس وزراء مصغر برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نواب رئيس المجلس والوزراء رؤساء القطاعات التنموية، وتختص بالأمور الاستراتيجية والمتابعة وتقييم الأداء الكلي على المستوى الوطني، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن تطوير وتحديث البناء المؤسسي للقطاعات.
7. يستثنى كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، ويتم تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية والاستقلال المالي والإداري بحيث يتفرغ الوزير

للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء.

8. يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة وتكثيف أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معها والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما يحقق رضاء المواطنين.

9. بالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتى يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

نشر هذا المقال في صحيفة الوطن يوم 2015/12/9

ومقال آخر في صحيفة الوطن 2016/3/22

التعديل الوزاري . . . مشكلة متكررة !

أ.د. علي السلمي

كثرت في الأيام الأخيرة التكهنات حول التعديل الوزاري المرتقب إتمامه قبل أن تتقدم الحكومة ببيانها إلى مجلس النواب المحدد له السابع والعشرين من مارس الحالي(2016) . وحسب الأنباء الأخيرة عن ذلك التعديل . تحتمل أن يكون قد أعلن عنه مع ظهور هذا المقال اليوم. ليتمكن الوزراء الجدد من حضور الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء غداً !

وقضية التعديلات الوزارية تكاد لا تنجو منها حكومة من حكومات المحروسة ويبدأ الحديث عنها بمجرد أن ينتهي أعضاء حكومة ما من أداء اليمين الدستورية، ويظل الحديث عنها يتصاعد في وسائل الإعلام مع تنامي الشعور بعدم كفاءة بعض الوزراء أو تقصير البعض

منهم في التعامل مع القضايا الحيوية التي تشغل بال المواطنين. ومن ثم القوى السياسية والمحللين والناشطين.، أو حين يقع بعض الوزراء في أخطاء أو " زلات لسان" يترتب عليها إما إعفائهم من مناصبهم فورا وإما انتظار إجراء تعديل وزاري وشيك يشملهم!

وفي جميع حالات التعديلات الوزارية، لا يتم الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء تلك الظاهرة المتكررة، برغم أهمية التعرف على تلك الأسباب للعمل على تجنبها وضمان الأداء المتميز للحكومة خاصة مع وجود مجس للنواب نص الدستور على مسئوليته عن الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومنحه صلاحية سحب الثقة من الحكومة أو بعض أعضاءها، فضلاً عن سلطة منح الثقة أو حجبها عند تقدم المكلف بتشكيل حكومة للمجلس لعرض برنامجها وذلك بحسب المادة 146 من الدستور!

وفي اعتقادنا أن السبب لتكرار إجراء تعديلات وزارية يرجع أساسا إلى غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها اختيار الوزراء ذوي الكفاءة والمقدرة التخصصية والمهارات القيادية والخبرات السياسية، فضلاً عن عدم التخطيط العلمي لهيكل الوزارات والتسرع في تحديد اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض، اكتفاء بتحديد أسماء الوزارات. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات مع بعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة. والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات أو تعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة أو تعديلها، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت.

وعلى سبيل المثال، فقد أُعطي المهندس شريف إسماعيل فرصة أسبوع واحد لينتهي من تشكيل وزارته الأولى بعد أن تم إعفاء م. إبراهيم محلب في الثاني عشر من سبتمبر 2015

.، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل واستقطاب العناص الصالحة لشغل المناصب الوزارية، ومن ثم الاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل.

وفي جميع الأحيان يتم تبرير اختيار الوزراء والتغييرات في التشكيلات الوزارية وتعديلاتها بمقولة أنها تتم بدافع إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة، دون أن تتحقق أيا من تلك المقولات.

والجديد في التعديل الوزاري المرتقب. أو المعلن منذ أيام أو ساعات. أنه يتم في ضوء تقييم مؤسسة الرئاسة لأداء مختلف الوزراء! وكان الرئيس السيسي قد أشار في خطابه يوم تدشين "رؤية 2030" إلى أنه الأقدر على تقييم أداء الحكومة فهو يجتمع يوميا مع وزراء لمدد تطول إلى سبع أو ثمان ساعات!!!

من جانب آخر، ذكرت مواقع إخبارية أن التعديل الوزاري يتم بناء على تقييم الأجهزة الرقابية لأداء الوزراء! أي أن آراء المتأثرين بأداء الوزراء إن إيجابا أو سلبا. وهم المواطنين. لا تكون أساسا في قرارات استبعاد أو استمرار الوزراء في الحكومة. إذن الأمر يتطلب دراسة متأنية قبل تقرير أي تعديلات وزارية، وإن كان الأصوب أن تسبق تلك الدراسة تكليف الرئيس من يعهد إليه بتشكيل الحكومة بعد اكتمال تشكيل مجلس النواب لضمان فوزها بالثقة من أغلبية أعضاءه من ناحية، والتأكد من قدرة أعضاءها على تنفيذ المهام التي يتطلع إليها الشعب من ناحية أخرى.

ويقضي المنطق العلمي والسياسي أيضاً، بأن تكون المهمة الأولى في تصميم التشكيل الوزاري [أو تعديله] هي الاتفاق على المهام الأساسية للحكومة وفق ما جاء في الدستور في المادة رقم 167 من أنها تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها، وتحافظ على أمن الوطن وتحمي حقوق المواطنين ومصالح الدولة،

وتوجه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، وتنسيق بينها وتنابعها ، إلى أخر ما جاء في تلك المادة.

وتصدق هذه المادة في شأن كل وزارة في الحكومة، إذ تجب تحديد دورها في تنفيذ وتحقيق توجهات الحكومة وفقاً لما يتضمنه برنامجها وخطتها الاستراتيجية، ولا يمكن أن يكتفي في هذا الصدد بتحديد أسماء الوزارات. فعلى سبيل المثال تضمنت حكومة م. شريف إسماعيل الحالية وزارة لشئون المصريين في الخارج دون اعتبار لسابق وجودها في حكومة سابقة أيام الرئيس الراحل السادات ثم تم إلغائها لتعارضها مع اختصاصات وقدرات وإمكانيات وزارتي الخارجية والقوى العاملة! وما تزال الوزيرة الحالية تعاني من عدم وجود مقر للوزارة فضلاً عن موازنة تسمح لها بتنفيذ ما كلفت به من مهام!

نفس المبدأ يقال حول ما يتردد من عودة وزارة الإعلام ضمن التعديل المرتقب. ولعلها عادت فعلا. بعد الغائها من حكومة محلب الثانية، فوجود وزارة للإعلام لم تحقق ما كان يتمناه المصريون من ضبط حركة الإعلام المصري في إطار الأهداف الوطنية وقواعد السلوك المهني، ولا إلغاء الوزارة حقق حرية الإعلام وما كان يردده المعارضون لوجودها! كذلك يتردد أن التعديل الوزاري القادم سوف يتضمن وزارة للمشروعات الصغيرة دون دراسة معلنة عن أهدافها وآلياتها في ضوء خطة شاملة لتنمية ومساندة تلك المشروعات والتأكد من فرص نجاحها. ويكتفى في هذا الصدد ترديد تعليمات الرئيس بأن تخصص البنك المركزي 200 مليار جنيه لتمويل مشروعات الشباب!

ثم هناك تساؤل يتصل بمدى حرية القائم بتشكيل حكومة أو تعديلها في إنشاء الوزارات والغائها أو ضم بعضها وتفكيك أخرى، وما مثال وزارة التدريب المهني ببعيد، فقد أنشأ محلب وزارة بهذا الاسم بعد أن كانت ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم، ثم جاء م.

شريف إسماعيل فألغاها من تشكيل حكومته بعد شهور قليلة ولم تختبر الوزارة ولا وزيرها !

عاجل . . مدبولي يقدم استقالته للرئيس السيسي رسميا – تفاصيل البيان الرئاسي

الإثنين 03 يونيو 2024

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم، الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، الذي قدم استقالة الحكومة للرئيس. وبحسب البيان، كلف الرئيس الدكتور مصطفى مدبولي بتشكيل حكومة جديدة، من ذوي الكفاءات والخبرات والقدرات المتميزة، تعمل على تحقيق عدد من الأهداف، على رأسها الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية، ووضع ملف بناء الإنسان المصري على رأس قائمة الأولويات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، ومواصلة جهود تطوير المشاركة السياسية، وكذلك على صعيد ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بما يعزز ما تم إنجازه في هذا الصدد، وتطوير ملفات الثقافة والوعي الوطني، والخطاب الديني المعتدل، على النحو الذي يرسخ مفاهيم المواطنة والسلام المجتمعي.

كما تضمنت تكليفات الرئيس بشأن تشكيل الحكومة الجديدة مواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبذل كل الجهد للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق، وذلك في إطار تطوير شامل للأداء الاقتصادي للدولة في جميع القطاعات. وكلف الرئيس الحكومة الحالية بالاستمرار في تسيير الأعمال وأداء مهامها وأعمالها لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

ولحن الآن في الخامس والعشرين من يونيو 2024

ولا أخبار عن التشكيل الوزاري الجديد ! ! ! ! ! ! ! ! ! ! ! !